مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

المجلد السابع والعشرون – العدد الثالث (رجب – رمضان ١٤٤٦هـ / يناير – مارس ٢٠٢٥م)

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

- تحقيقات لنصوص من كتاب سيبويه
  من أول الكتاب إلى آخر باب ما أُجري مُجرَى (ليس)
- الشواهد النحوية والصرفية المنفردة – عرض ودراسة
- آراء في علم الوضع اللغوي
- ما حُكم عليه بالضّعف من اللّغات في كتاب ديوان الأدب للفارابيّ (دراسة لغويّة)
- شروح أبيات الإيضاح العضدي المشكلة التَّأليف عرض ومناقشة
- كتاب (الإبدال والمعاقبة والنظائر)
  دراسة نُسَخِه، وتحقيق نِسْبتِه

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

رئيس التحرير
تركي بن سهو العتيبي

مدير التحرير
عبد العزيز بن علي الغامدي

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد السابع والعشرون - العدد الثالث
(رجب - رمضان ١٤٤٦هـ / يناير - مارس ٢٠٢٥م)

ترخيص وزارة الإعلام: ٤٧٠٩/أ/د
ردمد: ٨٥١٣-١٣١٩ الإيداع: ٢٠/٩٨٢

المحتويات

- تحقيقات لنصوص من كتاب سيبويه من أول الكتاب إلى آخر باب ما أُجري مُجرَى (ليس) — متعب بن أحمد العسيري — ٥
- الشواهد النحوية والصرفية المنفردة – عرض ودراسة — إبراهيم بن محمد العيد — ٥٣
- آراء في علم الوضع اللغوي — محمد علي عطا — ١٠٥
- ما حُكم عليه بالضّعف من اللّغات في كتاب ديوان الأدب للفارابيّ (دراسة لغويّة) — عبد الله بن حامد بن أحمد النّمريّ — ١٣٥
- شروح أبيات الإيضاح العضدي المشكلة التَّأليف – عرض ومناقشة — عبد الله بن فيحان بن خشمان العتيبي — ٢١١
- كتاب (الإبدال والمعاقبة والنظائر) – دراسة نُسَخه، وتحقيق نِسْبته — جابر بن عبدالله بن سريِّع السريِّع — ٢٦٣

عنوان المراسلة

مجلة الدراسات اللغوية
ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية - ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣
Journal of Linguistic Studies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543 Saudi Arabia - Fax:4659993
البريد الإلكتروني
Arabic1433@kfcris.com Arabic1433@gmail.com

هيئة التحرير:

سيف بن عبد الرحمن العريفي
عبدالرحمن بن محمد العمار
فريد بن عبد العزيز السليم

الهيئة الاستشارية للتحرير:

- **إبراهيم بن سليمان الشمسان** ..... أستاذ النحو في جامعة الملك سعود.
- **بدر بن محمد الجابري** ..... أستاذ النحو في الجامعة الإسلامية.
- **سعد عبدالعزيز مصلوح** ..... أستاذ اللسانيات في جامعة الكويت.
- **عبدالرزاق بن فراج الصاعدي** ..... أستاذ علم اللغة في الجامعة الإسلامية.
- **عبدالله صالح بابعير** ..... أستاذ النحو في جامعة حضرموت.
- **عياد بن عيد الثبيتي** ..... أستاذ النحو في جامعة أم القرى.
- **فايزة بنت عمر المؤيد** ..... أستاذ النحو في جامعة الإمام عبدالرحمن الفيصل - الدمام.
- **محمد بن يعقوب تركستاني** ..... أستاذ علم اللغة المتفرغ.
- **محمودأحمد السيد نحلة** ..... أستاذ العلوم اللغوية في جامعة الإسكندرية.
- **مسعود صحراوي** ..... أستاذ اللسانيات في جامعة الأغواط بالجزائر.

ضوابط النشر:

١- أن يكون البحث ضمن اختصاصات المجلة، وهي الدراسات النحوية والتصريفية واللغوية واللسانية والعروضية.

٢- أن يكون البحث متسماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.

٣- ألا يزيد البحث على خمسين صفحة متضمناً ملخصاً له.

٤- إرسال نسختين من البحث إحداهما بصيغة Word والأخرى بصيغة pdf على بريد المجلة المذكور على غلاف المجلة.

٥- ألا يكون البحث منشوراً، أو مستلاً من عمل علمي سابق، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.

٦- دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.

٧- أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.

٨- أن يكون البحث باللغة العربية.

٩- يلتزم الباحث بمراجعة بحثه وتصحيحه من الأخطاء اللغوية والكتابية بعد قبوله.

١٠- البحوث المقدمة للنشر ما لم ترد من المحكمين والمقبولة والمنشورة لا يجوز نشرها بغير إذن سابق من المجلة.

كل ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه

أولاً : البحوث والدراسات

تحقيقات لنصوص من كتاب سيبويه
من أول الكتاب إلى آخر باب ما أُجري مُجرَى (ليس)

إعداد:

متعب بن أحمد العسيري

التعليم العام - أبها

• **الملخص:**

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على خير خلقه نبينا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه، وبعد، فهذا بحث يعالج نصوصاً من كتاب سيبويه؛ منها ما لحقه نقص، ومنها ما دخله زيادة، ومنها ما اضطربت ألفاظه فاختل نظامه تبعاً لاختلاف ترتيب بعض ألفاظه وجمله، فجعلت هذه النصوص في ثلاثة مباحث: الأول منها للأسقاط، والثاني للزيادات، والثالث لاضطراب ألفاظ النص، وأضفت مبحثاً رابعاً لدراسة الأثر.

وهذا البحث اقتصر على أبواب الكتاب من أوله إلى آخر باب ما أُجري مُجرى (ليس)، ويمثِّل حلقةً أولى من سلسلة سأنشرها - إن شاء الله المعين- تباعاً، مراعياً متطلبات النشر في المجلات العلمية، ومحتكماً لمقتضيات المنهج في الكتابة العلمية.

والله أسأل مزيد فضله، ودوام شكره وتوفيقه.

الكلمات المفتاحية: سيبويه، كتاب سيبويه، تحقيقات، نصوص، الأسقاط، الزيادات.

*****

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيِّد المرسلين، وبعد، فيجمع المتخصصون في اللغة العربية والمهتمون بالتراث العربي والإسلامي؛ من أهله ومن غيرهم على فضل كتاب سيبويه، وعلو منزلته بين كتب علوم الأمة عامة وعلوم العربية خاصة، فلا يزال هذا الكتاب على تتابع العصور وتعاقب العلماء جيلاً بعد جيل متربعاً على عروش كتب النحويين جميعاً، ومتصدراً المراجع الأصيلة للغة العربية؛ فما ينفك كتاب من كتبها ولا يجود مؤلِّفه بشيء ما إلا ولسيبويه ولشيخه الخليل بن أحمد منّة عليه وفضل.

ولقد يسَّر الله لي النظر في هذا الكتاب والاعتناء به قبل نحو عقد إبان دراستي في مرحلة الماجستير، ثم أنعم علي بعدئذ بتسجيل موضوعي للدكتوراه فيه، فوقفني -سبحانه- على قضايا وخبايا فيه ما كان لمثلي لولا هداه وفضله علي أن أظهر على شيء منها، وزاد في إفضاله فاجتمعت لي نسخ له كثيرة جاوزت الخمسين نسخة بين شرقية وغربية، فأخذت أقارن بينها، وأفيد منها في رسالتي، وقيَّدت في أثناء ذلك ما صادفني فيها وفي نشرات الكتاب من تصحيفات وتغييرات وفروق كثيرة، وقد نشرت شيئاً من هذه التصحيحات والتنبيهات في حسابي على منصة (إكس).

وكان من جملة القضايا التي عنيت بتتبُّعها تلك الزيادات التي أقحمت في متن الكتاب الظاهرةُ منها والخفيَّة، ومثلها التصحيفات، والتحريفات، والتطبيعات أيضاً التي ما كادت تسلم منها صفحة! ثم اكتشفت بعد حين أن هناك ما هو أهم من ذلك على أهميته كله، إذ وجدت وأنا أراجع النسخ نصوصاً لسيبويه انفردت بها نسخ معدودة، ولم ترد في النسخ الأخرى المعروفة فضلاً على نشرات الكتاب المعاصرة.

فعزمت على جمع هذه النصوص ونشرها مع نصوص أخرى اشتملت على زيادة أو وقع فيها اضطراب بتقديم أو تأخير أو نحو ذلك، واقتصرت في هذا

البحث على دراسة ما جاء منها في أول الكتاب إلى آخر باب ما أُجري مُجرى (ليس) مما قدَّرت أهميته وقيمته العلمية، فبلغ مجموعها أربعة عشر موضعاً، جعلتها في ثلاثة مباحث؛ وألحقت بها مبحثاً رابعاً لدراسة أثر هذه الأسقاط والزيادات والاضطرابات، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: الأسقاط.

المبحث الثاني: الزيادات.

المبحث الثالث: اضطراب ألفاظ النص.

المبحث الرابع: الأثـــر.

ولقد سرت في تناولي لمواضع هذا البحث على المنهج الآتي:

- راجعت لتحقيق هذه النصوص نسخاً كثيرة لكتاب سيبويه، وذلك للموازنة بين النصوص الواردة في مواضع هذا البحث، وقد بلغت النسخ بضعاً وخمسين نسخة؛ منها نسخ مشرقية حفلت مجموعة منها بحواش كثيرة فيها تقييدات للعلماء وتعليقات وتفسيرات لنصوص من الكتاب؛ أكثرها انحصر في الربع الأول منه، ومنها نسخ مغربية برواية أبي عبدالله الرباحي، ونسخ أخرى عن الزجاج أيضا لكنها برواية أخرى، وإن كانت تعد في الأصل رواية مشرقية إلا أنَّ النسخ التي اشتهرت بالرواية المشرقية هي النسخ التي جاءت من طريق أبي علي الفارسي عن ابن السراج عن المبرد عن الأخفش عن سيبويه.
- استعنت بنشرات الكتاب كلها وبطبعاته المختلفة، وجعلت معتمدي في إثبات النصوص نشرة عبدالسلام هارون؛ لكونها الشهرى، وعليها معوَّل جل باحثي هذا الزمان، فوثَّقت نصوص المواضع منها، وإذا ذكرت نصّاً من الكتاب خلواً وأحلت إلى الكتاب فإنما أريدها، وإذا أردت غيرها نصصت على ذلك.

- عرضت النصوص جميعها على كتب الشراح المعروفة، وحرصت على بيان الفروق التي قد تقع بين بعض كلمات النص المدروس مما ليس من موضع الدراسة؛ لكمال الفائدة، وسيلحظ القارئ اهتمامي ببعض الجوانب المتصلة بنص الدراسة مما لا يؤثر تأثيراً مباشراً في موضعها، وذلك لأهمية الوقوف عندها في نظري؛ ولأني لم أر من نبَّه عليها فاستحسنت التعليق على ما رأيته حريّاً به.
- بدأت كل موضع بإيراد نصِّ الكتاب مضبوطاً بالشكل ضبطاً تامّاً، ثم أتبعته (التعليق) بعنوان جانبي، وقد احتوت بعض المواضع صوراً لنصوص الكتاب من نسخة فريدة هي نسخة بيت الوزير بصنعاء.
- اتبعت المنهج الوصفي التحليلي في تناول نصوص الدراسة، وخرجت في مواطن إلى الاستعانة بالمنهجين التاريخي والنقدي متى دعت الحاجة إليهما.

وأما الدراسات السابقة مظنة الاعتناء بفروق النسخ والزيادات التي ألحقت بنص الكتاب؛ ككتاب حواشي كتاب سيبويه للدكتور سليمان العيوني ودراسة الدكتور عبدالمجيد الجارالله: جهود الزجاج في دراسة كتاب سيبويه، وغيرها، فلم أعثر فيها على ما يتصل بمواضع هذا البحث، وكذلك لم أجد أحداً من الباحثين قد تطرق لذكر شيء مما اشتملت عليه هذه الدراسة.

والله أسأل أن يبارك في عملي وينفع به، وأن يجنبني الزلل والشطط، إنه سميع مجيب، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

المبحث الأول: الأسقاط.

لقد وقفت على نصوص في نسخة بيت الوزير بصنعاء[1] لم ترد في النسخ كلها التي اطلعت عليها فضلاً على المطبوع، وترجح لي بالأدلة والقرائن أنَّ هذه النصوص من كلام سيبويه على تفاوتها وأثرها في فهمه، وسأعرض في هذا المبحث بعض هذه النصوص معلِّقاً عليها ومدلِّلاً على رأيي.

الموضع الأول:

قال سيبويه: «فَالمضارِعُ: مِنْ عَلُ، حَرَّكُوهُ لأَنَّهُم قَدْ يَقولونَ: مِن عَلٍ فَيُجْرُونَهُ»[2].

(١) هذه النسخة مما عثرت عليه بعثة معهد المخطوطات العربية بمكتبة الجامع الكبير الغربية بصنعاء، وصورتها في يوم الثلاثاء الخامس من ذي القعدة سنة ١٣٩٤هـ، وهي قطعة من الكتاب من أوله، وآخرها مبتور ينتهي بقول سيبويه: هذا باب ما حُمل على موضع العامل في الاسم، ويقابل من نشرة عبدالسلام هارون الجزء الأول ومعظم الجزء الثاني إلى صفحة ٣١٥ تقريباً؛ خلال أحد أبواب الاستثناء، وقد كُتبت بقلم نسخي قديم نفيس كما ذكر واصفها، وفي أثنائها زيادات نُبِّه على أنها ليست من الأصل، وبحواشيها مقابلات، وهي مكتوبة برسم الفقيه معز الدين الوشاح بن علي بن أبي بكر بن عبد كلال الحميري، وهي في (٢١٩) ورقة، في كل ورقة (٢٥) سطراً، وفي قراءتها صعوبة لرداءة تصوير كثير من صفحاتها، وقد كُتبت بياناتها على غاشيتها بخط المرحوم العلامة المحقق الدكتور محمود محمد الطناحي، عليه رحمة الله ورضوانه.

(٢) الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٤م، ١/ ١٦. وضبط المحقق لكلمة (فَيُجْرُونَهُ) على أنها من الإجراء أي الصرف والتنوين، أحد ضبطين مشهورين، وعليه نشرة البكاء (١/ ٥٩) أيضاً، وهو رواية أبي سعيد السيرافي أيضاً؛ بدليل تفسيره له الذي ذكره في شرحه؛ شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، معظم أجزائه، تحقيق جماعة، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٨٦– ٢٠١٧م، ١/ ١٥١، ولا عبرة بضبط المحقق له، فهو غير المراد. وأما الآخر (فَيَجُرُّونَهُ) من الجر، فهو ضبط نسخة بيت الوزير كما يظهر في النص المصور منها، وعليه نشرة درنبرغ (١/ ٣) وبولاق (١/ ٤) عنها، وتُرك ضبطها في النشرة الهندية، وقد وصف البكاء هذا الضبط بأنه سهو وليس كذلك بل مقصود؛ بدليل مجيئه في نسخة متقدمة هي نسخة بيت الوزير بصنعاء ٢ب، وفي نسخة أخرى مقدَّمة كنسخة مصورة عن نسخة مكتبة ابن دادي (٤ب)، ولا يترتب على اختلاف الضبطين شيء؛ فمؤداهما –في نظري– واحد؛ إذ المراد– والله أعلم– أن هذه الكلمة (عل) صُرفت فنُوِّنت بالكسرة إذا قيل بالوجه الأول أو جُرَّت بالكسرة على الوجه الآخر، فسواء الضبطان: يَجرُّونه أو يُجرُّونه؛ فالنتيجة واحدة؛ علماً أن هذه الكلمة سقطت من نسخ معتبرة؛ كنسخة مصورة عن نسخة مكتبة جورم باشا ١/ ٤أ، والنسخ ذوات الحواشي التي جاءت من طريقها، وكذلك من نسخة مصورة عن نسخة مكتبة باريس الوطنية (١١١٥) ٤أ وهي الأصل الذي اعتمد عليه درنبرغ في تحقيقه ورمز لها بـ(A) وأضافها إلى النص عن أصل آخر.

التعليق:

أورد سيبويه هذا النص حين نظَّر لبناء الفعل الماضي على الفتح، فذكر أنَّ العرب لم تسكِّن الأسماء التي أشبهت الأسماء المتمكِّنة، ولا تلك الأسماء المتمكِّنة التي صارت في موضع بمنزلة غير المتمكِّن، وارتضت لها التحريك، ثم ضرب لذلك أمثلة، وبدأ بمثال (من علُ) فذكر أنهم حرّكوه لكونه يأتي متمكِّناً فإنهم قد قالوا: (من علٍ).

وقد جاء في نسخة بيت الوزير زيادة انفردت بها بعد قول: (حرَّكوه) وهي قوله: «وما قبله متحرك»[1] كما في الصورة الآتية:

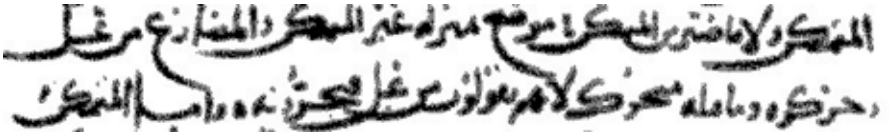

النص: «..المُتمَكِّنَ ولا ما صُيِّرَ مِنَ المُتمَكِّن في مَوْضِعِ بَمَنْزِلَةِ غَيرِ المُتَمَكِّن، والمُضَارِعُ (مِنْ عَلُ)، وحَرَّكُوهُ وما قَبْلَهُ مُتَحَرِّكٌ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ (مَنْ عَلٍ) فَيَجُرُّونَهُ. وَأَمَّا المُتَمَكِّنُ..»[2].

واختلف في هذا النص موضعان عما جاء في نشرة هارون وفي غيرها، الأول: قوله: (والمضارع) بالواو، وعند هارون وفي بقية النشرات (فالمضارع)، والآخر: سقطت (قد) قبل (يقولون) وهي مذكورة في جميع النشرات ليس الهندية[3].

(١) الكتاب لسيبويه، نسخة مصورة عن نسخة مكتبة بيت الوزير بصنعاء، ٢ب.

(٢) نسخة بيت الوزير بصنعاء، ٢ب.

(٣) هذا النص بدون (قد) ورد في نسخ أخرى معتبرة كنسخة ابن دادي (٤ب)، ونسخة مصورة عن نسخة مكتبة حافظ أحمد باشا (٢ب)، ونسخة مصورة عن نسخة مكتبة مراد ملا (٢أ)، ونسخة مصورة عن نسخة مكتبة فيض الله (٢أ)، ونسخة مصورة عن نسخة مكتبة الأسكوريال لابن يبقى (٥أ)، ونسخة مصورة عن نسخة عارف حكمت ٤أ، وغيرها من النسخ الرباحية مما يرجح أن تكون هذه هي رواية النسخ الزجاجية والرباحية معاً؛ لأن رواية النسخ الشرقية أوردت (قد) كما في نسخة جورم باشا (١/ ٣أ)، وبقية النسخ التي جاءت من طريقها. انظر: نشرة درنبرغ (١/ ٣)، والهندية (١/ ٣) وبولاق (١/ ٤)، والبكاء (١/ ٥٩). وأما إثبات هارون لها فلعل ذلك في أصله الذي اعتمد عليه، ولربما أنه تأثر بما في نشرة درنبرغ، فهو كثيراً ما فارق روايته كما سيأتي التنبيه على ذلك في مواضع من هذا البحث. والرواية بدون (قد) أدق وأصح؛ لأن العرب قد قالت (من عل) منوَّناً وهو ظاهر مراد سيبويه، وبدخول (قد) على المضارع ينعكس المعنى.

وأرجِّح أنَّ هذه الجملة الاحترازية تتمة كلام سيبويه وقد سقطت من جميع نسخ الكتاب، ومما يقوِّي ذلك أنه أراد أن يبيِّن أنَّ تحريك هذا الاسم لم يكن لعلة التقاء ساكنين مثلاً، فهو ليس كـ(أين)، و(بين)، ونحوهما من الأسماء المبنية التي يُحرَّك آخرها وحقُّها السكون؛ تجنُّباً لالتقاء الساكنين فعُدل بها إلى الفتح، وهذا الاسم الذي هو(عل) قد حُرِّك آخره مع أنَّ ما قبله ليس ساكناً أو كما قال سيبويه: (وما قبله متحرك)، وإنما حرَكتُه لعلة أخرى؛ إذ أرادوا أن يعطوه حركة يعادل بها أو يقارب ما ضارعه من المتمكن وهو (علٌ) المنوَّن كما جاء في آخر نصه.

وعلى هذا تكون (ما) في هذه الزيادة موصولة كأنه قال: حرَّكوه والذي قبله متحرك.

وهذه الزيادة لم ترد في أي نسخة أخرى من النسخ التي بين يدي، ولربما هي في نسخة أو نسخ أخرى مما لم يظهر بعد أو لم أصل إليه.

وقد يقال إنها من زيادات المحشين، ولكن العبارة وردت في نسخة بيت الوزير وجاءت داخل المتن وهي نسخة قديمة نفيسة جداً، واحتفظت بفروق ونصوص لم أجدها في غيرها من النسخ كما في الموضع الآتي وفي غيره.

الموضع الثاني:

قال سيبويه: «وَاعْلَمْ أَنَّ بَعْضَ الكَلَام أَثْقَلُ مِن بَعْضٍ؛ فَالْأَفْعَالُ أَثْقَلُ مِنَ الْأَسْمَاءِ؛ لِأَنَّ الأَسْمَاءَ هِي الأُولَى، وَهِيَ أَشَدُّ تَمَكُّناً فَمِن ثَمَّ لَمْ يَلْحَقْهَا تَنْوِينٌ وَلَحِقَهَا الجَزْمُ والسُّكُونُ»[1].

التعليق:

تحدث سيبويه في هذا النص عن أثقل الكلام، فذكر أنَّ الأفعال أثقله، وبيَّن علة كون الأفعال أثقل من الأسماء، فقال: (لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكناً)، ثم انقطع حديثه فجأة عن الأسماء وانتقل إلى بيان سمة في الأفعال قائلاً: (فمن ثَم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون) دون وجود رابط بين

(١) الكتاب ١/ ٢٠.

هـذه العبـارة ومـا قبلهـا، وهـذه القفـزة تسـتدعي القـول بـأن العبـارة في أقـل توصيـف كانـت بحاجـة إلى تحريـر؛ لعـدم توافقهـا مـع مـا قبلهـا؛ وذلك لأن سـياق كلامـه يوحي بـأن قولـه: (فمـن ثَـم لم يلحقهـا تنويـن ولحقهـا الجـزم والسـكون) متصـل بحديثـه عـن الأسـماء؛ لكـن امتنـاع التنويـن ولحـوق الجـزم مـن سـمات الفعـل لا الاسـم، ممـا يقطـع بإرادتـه الفعـل، وقـد لحظـت هـذا قديـماً وكنـت أسـمع بعـض شـيوخي يـرد مثـل هـذا في أسـلوب سـيبويه إلى مهارتـه في تقليـب وجـوه الـكلام واختزالـه، وأنـه في ذلـك يجـري عـلى سـمت كلام المتقدمـين وطريقتهـم في التعبـير.

وبعـد حـين اطلعـت عـلى مخطوطـة بيـت الوزيـر بصنعـاء، فلـما قـرأت هـذا النص وجـدت عجبـاً؛ حيـث احتفظـت هـذه النسـخة بـكلام لم أره في نسـخة أخـرى مـن النسـخ التـي اطلعـت عليهـا وتزيـد عـلى خمسـين نسـخة، والعجيـب أنَّ هـذا الـكلام لا يعتريـه شـك في أنـه مـن كلام سـيبويه؛ لكونـه كـما سـيأتي مرتبطـاً ومتوافقـاً مـع مـا قبلـه ومـا بعـده، ويحمـل دلائـل أخـرى عـلى صحتـه تـرد أي اعـتراض عليـه.

وسـأنقل النـص كـما ورد في الصـورة التاليـة ثـم أسـوق أدلتـي المرجحـة أن هـذا السـقط مـن كلام سـيبويه ويجـب أن يعـود في مكانـه:

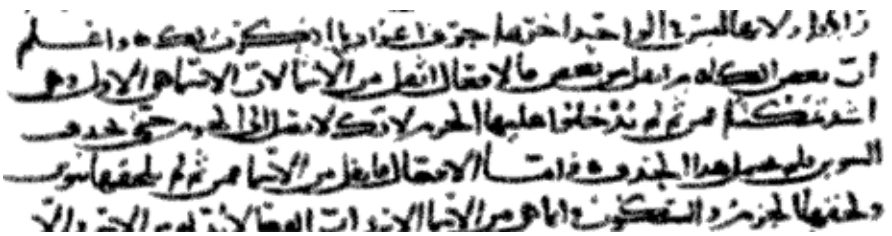

النـص: «وَاعْلَـمْ أَنَّ بَعْـضَ الـكَلَامِ أَثْقَـلُ مِـن بَعْـضٍ؛ فَالْأَفْعَـالُ أَثْقَلُ مِنَ الْأَسْـمَاءِ؛ لِأَنَّ الأَسْـمَاءَ هِـيَ الأُولَى، وَهِـيَ أَشَـدُّ تَـمَكُّناً فَمِـن ثَـمَّ لَـمْ يُدْخِلُـوا عَلَيْهَا الْجَـزْمَ؛ لِأَنَّكَ لَا تَصِـلُ إِلَى الْجَـزْمِ حَتَّـى تَحْـذِفَ التَّنْوِيـنَ، فَلَـمْ تَحْتَمِـلْ هَـذَا الْحَـذْفَ، وَأَمَّـا الْأَفْعَـالُ فَأَثْقَـلُ مِـنَ الْأَسْـمَاءِ، فَمِـن ثَـمَّ لَمْ يَلْحَقْهَـا تَنْوِيـنٌ وَلَحِقَهَـا الْجَـزْمُ وَالسُّـكُونُ»[1].

(١) نسخة بيت الوزير بصنعاء ٤أ.

فهذا النص بصورته كما جاء في نسخة بيت الوزير، وكل ما وضعت تحته خطاً سقط من النسخة القدمى التي أُراها أصل جميع النسخ التي خلت من هذا النص، واحتفظت به هذه النسخة!

وسبب وقوع هذا السقط ظاهر؛ فإنَّ الناسخ الأول سبق نظره إلى (فمن ثَمَّ لم) الأخيرة، فانتقل به عن (فمن ثَمَّ لم) الأولى إلى قول سيبويه اللاحق، فسقط الكلام كلُّه المتصل بالأسماء الواقع بين العبارتين، وقد جاء حديثه عن الأفعال مؤسَّساً عليه، وعائداً إلى مركز حديثه في مفتتح النص حين بدأ بذكر الأثقل من الكلام.

وهذا النص البالغة كلماته ثلاثاً وعشرين كلمة مفقود من النسخ جميعها التي رأيتها، ولم أجد إشارة إليه عند العلماء الذين تناولوا حديث سيبويه في هذا الموضع فيما بحثت، ولا الشراح الذين توقفوا عند كلامه، مما يرجح أن نسخهم قد خلت منه أيضاً.

ويبعد جداً أن يكون هذا النص من زيادات المحشين أو تعليقات العلماء؛ لقرينة السياق الظاهرة، ولكون مثل هذا السقط مألوفُاً في الكتب المخطوطة وحتى المطبوعة أيضاً، فمن الوارد والمتكرر أن يسبق نظر الناسخ إلى كلمة غير تلك التي أرادها فيُسقط كلاماً مهماً من المتن دون أن ينتبه، ولهذا حرص العلماء على مقابلة النسخ مقابلة تامة؛ لتفادي مثل هذه الأسقاط، ونحوها.

وهاهي إحدى نسخ الكتاب النفيسة تجود لنا بعد أزمان بهذا النص الثمين من كلام سيبويه فيما أرجِّح، الذي فُقد ولم يرد له إشارة أو مقابلة في نسخ الكتاب المشهورة والمعروفة اليوم، ولا ذكر في كتب العلماء والشراح للكتاب، ولعل ما لم يظهر من النسخ غير المتاحة إلى هذا الوقت قد احتفظت بهذا النص أيضاً، والله أعلم بما كان.

المبحث الثاني: الزيادات.

لقد اعتنى ناشرو كتاب سيبويه بتحقيق نصه وضبطه وإخراج الزيادات الظاهرة منه ووضعها في الهامش، وبذلوا في سبيل ذلك جهوداً كبيرة ومقدرة، ومن قبلهم صنع كذلك بعض النساخ، فنبَّهوا على بعض التعليقات الملحقة بالنص، لكن النسخ لم تكن كلها في مستوى واحد وعلى نظام مستقر؛ فكان من النسّاخين من يقحم حواشي العلماء منسوبة أو غير منسوبة في متن النص قصداً أو عن غير قصد، فأدّى ذلك إلى دخول تعليقات كثيرة في صلب نص سيبويه، أضحى من العسير جداً فصلها عنه لشدة اختلاطها بكلامه.

وسأتناول ههنا جملة من النصوص التي احتوت على زيادات في إطار الأبواب المدروسة، وقدَّرت أهميتها، وترجَّح عندي زيادتها؛ منها ما أرى أنه بكامله من الزيادات، ومنها ما اقتصرت الزيادة فيه على بعض ألفاظه.

الموضع الأول:

قال سيبويه: «وَكَذَلِكَ إِذَا أَلْحَقْتَ التَّأْنِيثَ فِي الْمُخَاطَبَةِ إِلَّا أَنَّ الأُوْلَى يَاءٌ وَتَفْتَحُ النُّونَ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ التِي قَبْلَهَا بِمَنْزِلَةِ الزِّيَادَةِ التِي فِي الْجَمْعِ [وَهِيَ] تَكُونُ فِي الْأَسْمَاءِ فِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: أَنْتِ تَفْعَلِينَ، وَلَمْ تَفْعَلِي، وَلَنْ تَفْعَلِي»[1].

التعليق:

أضاف عبدالسلام هارون - رحمه الله- إلى نص الكتاب على روايته قول: (وهي) عن نشرة درنبرغ، وهو المثبت في النسخ الشرقية[2]، وخلت منه النسخ

(١) الكتاب ١/ ٢٠.

(٢) انظر منها: جورم باشا ١/ ٥أ، وباريس الوطنية (١١١٥) ٣ب، ونسخة مصورة عن نسخة مكتبة الحميدية (١٣٢٧) ٣أ، ونسخة مصورة عن نسخة مكتبة حالت افندي ٤أ، ونسخة مصورة عن نسخة مكتبة راغب باشا (١٣٧٥) ٣أ، ونسخة مصورة عن نسخة مكتبة راغب باشا (١٣٧٦) ٣أ، ونسخة مصورة عن نسخة مكتبة رئيس الكتاب (١٠٦٢) ٣ب، ونسخة مصورة عن نسخة مكتبة الفاتح (٥٠٦٢) ٣ب، ونسخة مصورة عن نسخة مكتبة الفاتح (٥٠٦٣) ٢ب، ونسخة مصورة عن نسخة مكتبة نور عثمانية (٤٦٢٨) ٣ب.

الرباحية[1] إلا أنَّ نسخة واحدة هي نسخة جار الله رقم (١٩٦٣)، أثبتت مكان (وهي) كلمة (التي) على هذا النحو: لأن الزيادة التي قبلها بمنزلة الزيادة التي في الجمع [التي] تكون في الأسماء في الجر والنصب[2].

ولقد تأملت هذه اللفظة (وهي) فترجح لي أنها قراءة غير دقيقة لكلمة (التي) التي جاءت في نسخة جار الله الآنفة الذكر، ويرجح هذا الظن:

١- أن من عادة سيبويه أن يؤكد كلامه ويكرره وإن كان المعنى المراد ظاهراً، فهو حين قال إنَّ هذه الزيادة (الياء) في نحو: (تفعلين) كزيادة الياء في الجمع في نحو: (مسلمين) أكَّد قوله؛ فأتى بـ(التي) قائلاً: التي تكون في الأسماء في الجر والنصب، ليخرج الزيادة الأخرى وهي (الواو).

٢- أن المعنى مستقيم على هذا ومقبول، بخلافه بوجود (وهي)؛ فمن المعلوم أن تلك الزيادة تكون كما ذكر في الجر والنصب، ولأن مسار الكلام بها يتغير إلى حديث مخصص لهذه الياء في جمع المذكر السالم وقد تناولها سابقاً.

٣- أنه لو كان مجيء (هي) سليماً في هذ الموضع لاحتاجت العبارة إلى زيادة (التي) بعدها لتصبح: وهي التي تكون في الأسماء في الجر والنصب، وإلا لاتجه كلامه إلى أنّه لا زيادة في الجمع غير هذه التي تكون في الجر والنصب.

فكان تقدير (التي) في هذا الموضع أنسب وأخصر في رأيي، ولا سيما أنه ثبت في إحدى النسخ، كما تقدم.

(١) انظر منها: الأسكوريال ٥ب، ونسخة مصورة عن نسخة مكتبة ابن خروف ٢ب، ونسخة مصورة عن نسخة مكتبة قونيه ٣ب، ونسخة مصورة عن نسخة مكتبة عارف حكمت ٥أ، ونسخة مصورة عن نسخة مكتبة الزاوية الحمزية ٤، ونسخة مصورة عن نسخة مكتبة الحميدية (١٣٢٦) ٣أ، وكذلك النسخ الزجاجية من رواية غير الرباحي كنسخة فيض الله ٢ب، ومراد ملا ٢ب، وبيت الوزير ٤أ، وحافظ أحمد باشا ٣ب، وابن دادي ٥ب.

(٢) الكتاب لسيبويه، نسخة مصورة عن نسخة مكتبة جار الله ١٩٦٣، ٥ب.

الموضع الثاني:

قال سيبويه: «وَمَعَ هَذَا أَنَّكَ تَرَى الصِّفَةَ تَجْرِي فِي مَعْنَى (يَفْعَلُ)؛ يَعْنِي: هَذَا رَجُلٌ ضَارِبٌ زَيْداً، [وَتَنْصِبُ كَمَا يَنْصِبُ الْفِعْلُ]، وَسَتَرَى ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللهُ»[1]، ثم قال: «وَمُضَارَعَةُ (أَفْعَلُ) الَّذِي يَكُونُ صِفَةً لِلِاسْمِ أَنَّهُ يَكُونُ وَهُوَ اسْمٌ صِفَةً كَمَا يَكُونُ الْفِعْلُ صِفَةً، وَأَمَّا (يَشْكُرُ) فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ صِفَةً وَهُوَ اسْمٌ، وَإِنَّمَا يَكُونُ صِفَةً وَهُوَ فِعْلٌ»[2].

التعليق:

ورد هذان النصان في آخر باب مجاري أواخر الكلم، حيث تطرق سيبويه هناك إلى ذكر الممنوع من الصرف وعلة منعه، فتحدَّث بكلام مجمل إلى أن قال: (ومع هذا أنك ترى الصفة تجري في معنى (يفعل)، فجاء بعد قوله هذا عبارة مبتدأة بكلمة (يعني)، وهذا ظاهر أنه كلام تفسيري لوجود (يعني)، ولم يرد في نشرة درنبرغ ولا أصولها الشرقية[3]، وهي من الفروق التي احتفظت بها النسخ الرباحية[4]، ثم أضاف هارون عنها؛ أي عن نشرة درنبرغ عبارة (وتنصب كما ينصب الفعل)، وكلتا العبارتين- في نظري- من التعليقات التي ألحقت لاحقاً بكلامه.

ويضاف إلى ما سبق النص الآخر المبدوء بقول: (ومضارعة أفعل الذي يكون صفة)؛ فهذا النص عن نسخة الزجاج بشهادة الفارسي نفسه وأضافه منها في هامش نسخته التي خلت منه وهي عن ابن السراج، وقد جاء هذا النص

(١) الكتاب ١/ ٢١.

(٢) السابق ١/ ٢١- ٢٢.

(٣) انظر: جورم باشا ١/ ٥أ، وباريس الوطنية (١١١٥) ٤ب، ونشرة درنبرغ ١/ ٥.

(٤) انظر منها: عارف حكمت ٥ب، والأسكوريال ٦أ، والزاوية الحمزية ٥، وكذلك النسخ غير الرباحية كنسخة ابن دادي ٦ب، وفيض الله ١/ ٢ب- ٣أ، ومراد ملا ٢ب، إلا نسخة بيت الوزير (٤ب) فإنها حفلت بهذه الزيادة مما يدل على قدم دخولها في النسخ، ويثير في ذات الوقت استفهامات عديدة، وخاصة أن هذه النسخة- كما تقدم- احتفظت بنصوص لم ترد في غيرها، فكيف تحتفظ بهذه الزيادة دون غيرها وتتفق مع النسخ الرباحية في ذلك، في ظل تواتر قرائن ودلائل تدل على أن هذه النسخة من رواية غير الرباحي؟!

منسوباً صراحة إلى الأخفش في بعض النسخ[1]، ومعلوم أن النسختين كلتيهما نسخة الزجاج ونسخة ابن السراج عن أصل المبرد، فكأني بابن السراج قد ترك تعليقات الأخفش فلم يضفها إلى نسخته أو أنها لم تُتح له وحظي بها الزجاج لاتصاله بالمبرد وتمكُّنه من نسخته فنقلها إلى نسخته.

وقد درست هذه الزيادة الأخيرة دراسة مستفيضة في بحثي للدكتوراه[2].

ثم إني نظرت بعدئذ فتوصلت إلى نتيجة كبرى أرجِّحها بأدلة، وهي أن كل الكلام من أوله ليس لسيبويه وهو من كلام الأخفش، وذلك من عند قوله: «وأما مضارعته في الصفة فإنك لو قلت: أتاني اليوم قوي..»[3] إلى آخر حديث الممنوع من الصرف، وهو ما ذكرت آنفاً أنه ثبتت نسبته في بعض النسخ للأخفش، ما عدا: «فإن كان اسماً كان أخف عليهم، وذلك نحو: أفكَل وأكلُب؛ ينصرف في النكرة»[4] فهذا- في تقديري- لسيبويه يدل على ذلك انتقاله بعدئذٍ للحديث عن خفة النكرة؛ لتداعي ذكرها بعد ورود إشارة إليها في النص السالف حين قال: ينصرف في النكرة.

وأستدل على هذا الذي أذهب إليه بما يأتي:

١- أنَّ الباب كلَّه باب جُمل، وجاءت فقرة الحديث عن الممنوع من الصرف الثانيةَ في سلسلة من نصوص خمسة بدأها كلَّها بقوله:

(١) انظر: جهود الزجاج في دراسة كتاب سيبويه لعبدالمجيد الجار الله، دار التدمرية، الرياض، ط١، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م، ١/ ٤٢، وحواشي كتاب سيبويه لسليمان العيوني، دار طيبة الخضراء، ط١، ١٤٤٢هـ/ ٢٠٢١م، المقدمة ص٦٦، و١/ ٨٤. وهذا النص أضافه الفارسي إلى نسخته عن النسخة التي وقعت له مصلحة بخط الزجاج، ووضع له رمز (ح)، وجاء النص في الحواشي مسبوقاً بقوله: (ح والمتن) أي في متن نسخة الزجاج.

(٢) انظر: مواقف السيرافي مما فسَّره النحويون من كتاب سيبويه، لمتعب العسيري، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام، المسألة الخامسة عشرة ١١٢- ١١٧.

(٣) الكتاب ١/ ٢١.

(٤) السابق.

(واعلم)، وما جاء من تفصيل تحتها- فعلاوة على مخالفته منهج سيبويه الذي اختطه في هذه الأبواب المسمّاة (رسالة الكتاب) إذ تعمَّد فيها إجمال الأحكام العامة دون خوض في التفاصيل- فإنه كُتب بأسلوب يفارق أسلوب سيبويه في أول العبارة وفي العبارات الجملية الأخرى.

٢- أنَّ أوَّل الكلام يشبه آخره الذي جُعل في بعض النسخ من تعليقات الأخفش، وقد حُشي النص أيضاً بحاشية تفسيرية أخرى، فتظاهرت التعليقات، وأرجِّح أنها خُلطت بنص سيبويه فتقدَّم منها شيء وفُصل عنه آخره، إذ يظهر أن موضع النص من عند قوله: (وأما مضارعته في الصفة فإنك لو قلت: أتاني اليوم قوي) بعد قول الأخفش: (ومضارعة أفعل الذي يكون صفة للاسم)؛ لأن سياق الكلامين واحد، وقوله: (وأما مضارعته) في ذلك الموقع منبت لا رابط يربطه بكلام سيبويه الذي قبله، وإنما قال سيبويه عن الاسم أنه قارب الفعل المضارع في الكلام، ولم يذكر أنَّ هذه المقاربة بينهما في الصفة أو في شيء آخر، وكل هذا من لازم الدرس وطبيعة الشرح والتعليق.

وعلى ما تقدم أرجح أن تكون الزيادة التفسيرية المبدوءة بكلمة (يعني) وما بعدها تعليقاً من لاحق ربما هو المبرد على تعليق عام لسابق هو الأخفش، والله أعلم بما كان وصان.

الموضع الثالث:

قال سيبويه: «وَاعْلَمْ أَنَّ الاسْمَ أَوَّلُ أَحْوَالِهِ الابْتِدَاء، وَإِنَّمَا يَدْخُلُ النَّاصِبُ وَالرَّافِعُ سِوَى الْابْتِدَاءِ وَالجَارُّ عَلَى المُبْتَدَأ»(١).

(١) الكتاب ١/ ٢٣- ٢٤.

التعليق:

خلت أصول النشرة الهندية وكذلك أصلا نشرة البكاء من كلمة (أحواله)[١] وجاءت هذه الكلمة في نشرتي درنبرغ وبولاق[٢]، وأدخلها هارون على روايته عن الأولى ووضعها بين معقوفتين؛ لأنَّ أصله أيضاً قد خلا منها، كسائر النسخ الرباحية[٣]، كما خلت منها الشروح كشرح السيرافي[٤] وشروح الكتاب الأخرى التي أوردت النص[٥].

وأما النسخ الشرقية للكتاب فقد ذكرت هذه الكلمة[٦]، وأرجح أنها من الزيادات التي أضيفت في إحدى نسختي الزجاج التي وقعت لأبي علي الفارسي، لما يأتي:

١- كأن سبب إضافتها – والله أعلم- يعود إلى عدم ورود الضمير الهاء في (أوله) في بعض النسخ أو عدم وضوحه فاحتيج لبيان مراده بهذا الأول، ويقوي هذا الاحتمال أن بعض النسخ قد نُبِّه في هامشها أنها في الأصل بدون ضمير فكتبت (أول)[٧].

٢- أن هذه الكلمة (أحواله) لا أُراها من استخدام سيبويه، ويؤيد ذلك أنها لم ترد في بعض نسخ الكتاب ونسخ الشراح أيضاً، وجانب التفصيل فيها ظاهر.

---

(١) انظر: نشرة كلكتا ٩، ونشرة البكاء ١/ ٦٧.

(٢) انظر: نشرة درنبرغ ١/ ٦، وبولاق ١/ ٧.

(٣) انظر منها: عارف حكمت ٦أ، والأسكوريال ٦ب، والزاوية الحمزية ٥.

(٤) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي٢/ ٦٣، وجميع نسخ الشرح التي رأيتها كذلك فضلاً على نسخة البغدادي التي اعتمد عليها محقق هذا الجزء، ولم يشر إلى وجودها في أصول تحقيقه الأخرى.

(٥) انظر: شرح كتاب سيبويه للرماني من: أول الكتاب، إلى: نهاية باب المصدر المثنى المحمول على الفعل المتروك إظهاره، تحقيق محمد بن إبراهيم شيبة، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤١٤- ١٤١٥هـ، ١٤١، والنكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، تحقيق رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، ١/ ١٩٨، وشرح كتاب سيبويه للصفار، السفر الأول منه، تحقيق معيض العوفي، دار المآثر، المدينة المنورة ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، ١/ ٣٦٣.

(٦) انظر منها: جورم باشا ١/ ٧أ، وباريس الوطنية (١١١٥) ٥أ، ونور عثمانية (٤٦٢٨) ٤ب، وراغب باشا (١٣٧٥) ٣ب.

(٧) انظر: نسخة مصورة عن نسخة المكتبة الوطنية بباريس رقم (٥٢٨٠) ٥ب.

الموضع الرابع:

قال سيبويه: «فَالْـمُبْتَدَأُ أَوَّلُ جُزْءٍ كَمَا كَانَ الْوَاحِدُ أَوَّلَ الْعَدَدِ»[1].

التعليق:

ما رأيت كلمة (جزء) في مخطوط ولا مطبوع، وبعض النسخ فيها (هذا)[2] بعد قوله: (أول) أي: أول هذا الكلام، وبعضها (الأول)[3]، إلا أنه لم يرد لفظ (جزء) في أي نسخة مما عدت إليه، وهذا مما انفرد به هارون.

ويظهر لي -والله أعلم- أن منشأه قراءة غير مستقيمة لعلامة تشبه هيئة الظفر وُضعت فوق الكلمة في بعض النسخ، وتشير إلى سقط كلمة (كما)؛ فقرئت أو هكذا ظهرت كأنها (جزء)؛ لقرب همزة كلمة (إن) في السطر الأعلى منها من آخر هذه العلامة.

وهذا تفسير قادني إليه ظهور هذه العلامة في إحدى النسخ كأنها كذلك[4]، ولا أدري كيف هي في أصل هارون، رحمه الله، ويغلب على الظن أنه ما زادها اعتباطا؛ فإما أنها في نسخته هذه العلامة التي أشرت إليها وقرأها كذلك، وإما أنها زيادة واقعة فيها وانفردت بها للسبب السابق نفسه أو لغيره، والله أعلم.

(١) الكتاب ١/ ٢٤. وورد في النسخ الشرقية (الابتداء) مكان (المبتدأ) كنسخة جورم باشا ١/ ٧أ، ونور عثمانية (٤٦٢٨) ٤ب، وغيرهما، وهو المثبت في نشرة درنبرغ ١/ ٦، وبولاق ١/ ٧، وأما الرواية الرباحية والزجاجية أيضا فـ(المبتدأ)، كما في نسخة الأسكوريال ٦ب، وعارف حكمت ٦أ، ونسخة بيت الوزير ٥أ، وابن دادي ٧أ.

(٢) انظر: عارف حكمت ٦أ.

(٣) انظر منها: الكتاب لسيبويه، نسخة مصورة عن نسخة نور عثمانية رقم (٤٦٢٥) ٣ب. وقد كُتب بخط صغير فوق (الأول) كلمة (أول)، ولا أدري أمراد الناسخ إصلاح اللفظ أم يريد إثبات فرق الرواية الأخرى؟

(٤) انظر: الكتاب لسيبويه، نسخة مصورة عن النسخة الحمزية رقم (٨٢) ١٠ب.